ضدها وهو الكراهة بمعنى عدم الارادة واذا ثبت ضدها بهذا المعنى انتفت
القدرة لانها فرع من الارادة في التعلق واذا انتفت القدرة ثبت ضدها
وهو العجز ولا يوجد شي من العالم ووجه اللزوم في العلم انه اذا
انتفى ثبت ضده وهو الجهل واذا ثبت ضده انتفت الارادة لانه لا يعقل
ارادة شي من غير علم واذا انتفت الارادة ثبت ضدها الى اخر
ما تقدم ووجه اللزوم في الحياة انها اذا انتفت انتفت الثلاثة قبلها بل
جميع الصفات لانها شرط فيها واذا انتفت الثلاثة المذكورة ثبت
ضدهما ومنها العجز الى اخر ما تقدم **قوله** فلا نه الخ تقريره هكذا لو
انتفى شي منها لما وجد من الحوادث لكن عدم وجود شي من الحوادث محال
فما ادى اليه وهو انتفا شي منها محال واذا استحال انتفا شي منها ثبت وجودها
وهو المطلوب فالمصنف ذكر الشرطية وحذف الاستثنائية لظهورها **قوله**
لو انتفى شي منها لما وجد شي من الحوادث اعترض بان هذه الملازمة
ممنوعة لانه لا يلزم من انتفا صفات المعاني عدم وجود شي من الحوادث
بل يجوز انتفاوها ويوجد الحوادث لاستنادها الى المعنوية كما تقول به
المعتزلة لانهم لا يثبتون صفات المعاني وانما يثبتون المعنوية فيقولون
هو قادر بقدرة لا بقدرة زائدة عليها ومريد بذاته لا بارادة زائدة
عليها وعند ذلك يترتب في الكبرى عدم وجود شي من الحوادث
على انتفا المعنوية لا على انتفا المعاني واجيب بان القول باثبات
المعنوية دون المعاني فيكون قادرا بلا قدرة ومريدا بلا ارادة وهكذا وهذا
واضح البطلان فلذلك لم يلتفت المصنف له ويجاب بندفع الاعتراض
ايضا بمنع الملازمة المذكورة يجوز انتفاوها ويوجد الحوادث لكون موجدها
علة او طبيعة كما يقوله الطبايعيون ومن وافقهم لعنهم الله تعالى على ان
كلام المصنف مبني على بطلان العلة او الطبيعة فلا يرد عليه ما ذكر حتى
يحتاج للجواب عنه **قوله** اما برهان وجوب السمع له تعالى الخ علم
ان كلام المصنف ان العمدة في اثبات هذه الصفات هو الدليل النقلي دون الدليل

العقلي

العقلي لضعفه اذ لا يلزم من كون الشي نقصا في الشاهد ان يكون نقصا في
الغايب فلذلك لم يستدل المصنف الا على وجه التقوي فقط **قوله** فالكتاب والسنة
والاجماع اي مع ملاحظة قواعد اللغة فاندفع الاعتراض بان ذلك انما
يدل على انه تعالى سميع بصير متكلم وهذا لا ينكره الخصم وهو المعتزلة لانه يقول ذلك
فانه يسلم انه تعالى سميع بصير متكلم كما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع لكن
لا بسمع ولا ببصر زايدين على الذات ولا بكلام قايم بها وبيان الاندفاع ان
معنى سميع وبصير ومتكلم ذات ثبت لها السمع والبصر والكلام لان من لم
يقم به وصف لا يشتق له منه اسم فلا يقال قايم الا لمن اتصف بالقيام
ولا قاعد الا لمن اتصف بالقعود وهكذا فان قال الخصم ما ذكرته هو
مقتضى اللغة ولا محالة الا ان الدليل العقلي منع من قيام تلك الاوصاف
بالذات لانه يلزم عليه التعدد ما رد بان تعدد القدما انما يمتنع في الذات
لا في الذات مع الصفات **قوله** وايضا لو لم يتصف الخ تقريره هكذا
لو لم يتصف بها لزم ان يتصف باضدادها لكن اتصافه باضدادها باطل
فيبطل ما ادى اليه وهو عدم اتصافه بها فثبت نقيضه وهو اتصافه
تعالى بها فالمصنف ذكر الشرطية وطوى الاستثنائية لكنه ذكر دليلها
بقوله وهي نقايص الخ **قوله** لزم ان يتصف باضدادها اي لان القابل
للشي لا يخلو عنه او عن ضده وهو تعالى قابل لتلك الصفات فلو لم يتصف بها
لزم ان يتصف باضدادها **قوله** وهي نقايص الخ قد عرفت ان هذا دليل
على الاستثنائية المعروفة والتقدير لكن اتصافه باضدادها باطل لانها
نقايص الخ وهو يرجع الى قياس اقتراني نظمه ونظمه هكذا هذه الاضداد
نقايص والنقص عليه تعالى محال ونتيجته ان هذه الاضداد عليه تعالى
محال وقد تقدم ضعف ذلك بانه لا يلزم من كونها نقايص الشاهد
ان تكون نقايص في الغايب **قوله** واما برهان كون فعل الممكنات او تركها
جايزا في حقه تعالى الخ تقريره ان تقول لو وجب عليه شي منها عقلا او استحال
عقلا لانقلب الممكن واجبا او مستحيلا لكن التالي باطل فبطل المقدم والملزوم

Copyright © King Saud University